توصية مجلس معايير المحاسبة بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"

أساس التعديل:

أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩ ""المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تسهيل آليات وأنظمة إعداد القوائم المالية وتخفيض تكلفتها على الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة عندما تعد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية بنسختها الكاملة شريطة أن تكون المنشأة الام (الوسيطة أو النهائية) معدة لقوائمها المالية ذات الغرض العام وفقاً للنسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي. حيث إنه من المتوقع أن يخفض المعيار الوقت والتكلفة اللازمين لإعداد تلك القوائم ومراجعتها إذا لزم الأمر، ومن ثم إتاحتها للمنشأة الأم لإعداد قوائمها المالية الموحدة.

وفيما يلي استعراض لأبرز ملامح المعيار (المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩)):

أبرز ملامح المعيار فيما يلي:

- **طبيعة المعيار:** يقدم المعيار مستوى منخفضاً من الإفصاحات (بالمقارنة مع الإفصاحات المطلوبة في النسخة الكاملة من المعايير الدولية)، وبشكل مشابه إلى حد ما للإفصاحات المطلوبة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولا يتضمن المعيار أي متطلبات تتعلق بالإثبات أو القياس أو العرض.
- **علاقة المعيار بالمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة:** يعد المعيار جزءًا لا يتجزأ من النسخة الكاملة من المعايير الدولية. فعند تطبيقه، فإنه يحل محل متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ويجب على المنشأة في نفس الوقت تطبيق جميع متطلبات تلك المعايير ما عدا متطلبات الإفصاح.
- **إلزامية التطبيق:** تطبيق المعيار "اختياري"، فقد تختار المنشأة التابعة تطبيق ذلك المعيار أو تطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة متضمنة متطلبات الإفصاح فيها، وقد تقوم بتطبيقه خلال فترة معينة وتتراجع عن تطبيقه في فترات مستقبلية وفقاً لضوابط حددها المعيار.
- **المنشآت المؤهلة لتطبيق المعيار:** المعيار موجه فقط للمنشآت التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة (وفقاً لتعريف المساءلة العامة في المعيار، والمتطابق مع تعريفها في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، بشرط أن تقوم منشأتها الأم (الوسيطة أو النهائية) بإعداد قوائمها المالية الموحدة ذات الغرض العام والمتاحة للعموم وفقاً للنسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي متضمنة متطلبات الإفصاح فيها.

الخلاصة والتوصية:

بعد دراسة المعيار، لم يتبين لمجلس معايير المحاسبة وجود ما يتعارض مع البيئة المحلية في متطلباته، ولم يتضمن المعيار أي متطلبات تختلف عما سبق اعتماده في المعايير الدولية سواء بنسختها الكاملة أو المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وحيث رأى المجلس مناسبة ما رآه المجلس الدولي من أهداف لتطبيق المعيار، فإن المجلس يوصي باعتماد المعيار للتطبيق في المملكة كما صدر من المجلس الدولي، أخذاً في الاعتبار انطباق الإفصاحات الإضافية التي تضمنتها وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة.

والله الموفق.